الأمم المتحدة
S/2002/169
مجلس الأمن
Distr.: General
15 February 2002
Arabic
Original: English

التقرير العاشر المقدم من الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٥٥ (٢٠٠١) المؤرخ ١٥ حزيران/ يونيه ٢٠٠١، الذي قرر به المجلس تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ واستعراض التقدم المحرز كل أربعة شهور، على الأقل، بناء على تقارير الأمين العام.

ثانيا – التطورات السياسية

٢ – جرت خلال الفترة قيد الاستعراض بعض الاتصالات الثنائية والمتعددة الأطراف المشجعة بين البلدان الأطراف في الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأحرز أيضا تقدم في المحاولة الرامية إلى تنسيق مواقف مختلف الجهات الكونغولية إزاء الحوار بين الأطراف الكونغولية. ومع ذلك، شهدت هذه الفترة أيضا إعادة تنظيم التحالفات السياسية والعسكرية لمجموعات الثوار المسلحة مما أسفر عن تكثيف القتال في الجزء الشمالي الشرقي من البلد (انظر الفقرات من ٢٥ إلى ٣٠). وفي حين لا تزال تتلقى البعثة عموما التعاون في تنفيذ ولايتها من الأطراف المعنية، طرح التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/غوما بعض الصعوبات فيما يتعلق بخطط نشر البعثة، ولم يحرز للأسف تقدم كبير فيما يتعلق بالتوصل إلى اتفاق بين حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا بشأن نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادتها إلى الوطن وإعادة توطينها وإعادة إدماجها وفقا لاتفاق لوساكا. وركزت البعثة من جهتها جهودها على كفالة التعاون اللازم لتنفيذ المرحلة الثالثة من نشرها، ومواصلة تخطيط وتنسيق عملية نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج، والمساعدة في مجال التخطيط التي يمكن أن تقدمها البعثة من أجل تجريد كيسنغاني من السلاح وفقا للقرار ١٣٧٦ (٢٠٠١).

المشاورات الإقليمية

٣ – قاد نائب رئيس وزراء بلجيكا ووزير خارجيتها، لوي ميشيل، وفد للجنة الثلاثية التابعة للاتحاد الأوروبي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر كجزء من جولة شملت ستة دول في وسط أفريقيا، الهدف منها إثبات التزام الاتحاد الأوروبي بدعم عمليتي لوساكا وأروشا للسلام. وبينما كان الوفد في جمهورية الكونغو الديمقراطية، دعا إلى التبكير بعقد الحوار فيما بين الأطراف الكونغولية وتنفيذ نزع سلاح المجموعات المسلحة وتسريحها

وإعادتها إلى الوطن وإعادة توطينها وإعادة إدماجها، كما ناقش طرائق استئناف التعاون بين الاتحاد الأوروبي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى أثر هذه الزيارة، قام ممثلي الخاص، السيد آموس نامنغا نغونغي بزيارة بعض العواصم الأوروبية في الفترة من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر للتشاور مع الحكومات المعنية بشأن عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤ - وفي ٧ كانون الثاني/يناير، زار وزير خارجية بوروندي، تيرينس سنونغوروزا، جمهورية الكونغو الديمقراطية واجتمع بالرئيس جوزيف كابيلا. وفي البلاغ المشترك الصادر بمناسبة هذه الزيارة، اتفقت الحكومتان، في جملة أمور، على استعادة الثقة المتبادلة. وتعهدت أيضا حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بتيسير مشاركة مجموعات الثوار المسلحة البوروندية في عملية أروشا للسلام وأن تتخذ تدابير لمنع استخدام أراضيها كقاعدة لشن هجمات على بوروندي. وتعهد بوروندي من جهته بالشروع في سحب قواته من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن المقرر عقد اجتماع فني في بوجمبورا في شباط/فبراير لمتابعة هذه الالتزامات. وفي هذه الأثناء، طلبت حكومتا جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي إلى الأمم المتحدة أن تقوم بنشر مراقبين عسكريين على امتداد حدودهما لرصد تنفيذ الاتفاق.

٥ - وقام رئيس رواندا، بول كاغامي، بزيارة لأنغولا يومي ٨ و ٩ كانون الثاني/يناير، قرر بعدها رئيس أنغولا، جوزيه إدواردو دوس سانتوس، تكثيف مشاوراتهما. وأرسل رئيس أوغندا، يويري موسيفيني، أيضا رسالة خاصة إلى رئيس أنغولا عن طريق مبعوثه الخاص، وزير الدفاع في أوغندا، أماما امبابازي.

٦ - وفي ٨ كانون الثاني/يناير، اجتمع ممثلون رفيعو المستوى من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأنغولا، ورواندا، وأوغندا في لواندا لبحث إمكانيات إبرام اتفاق بين البلدان الأربعة يمكن أن يعزز اتفاق لوساكا. واقترحت أنغولا إبرام اتفاق خاص بين جميع الدول المتحاربة بشأن سحب قواتها من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وترى أنغولا أن هذا الاتفاق الذي لم يوضع بعد في صيغته النهائية، من شأنه أن يمكن البلدان المعنية من أن تلتزم بحزم أكبر بأحكام اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار المتعلقة بسحب القوات الأجنبية.

٧ - وعقدت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي قمة استثنائية في بلنتير، في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ لمناقشة الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وحضر القمة رؤساء دول وحكومات كل من أنغولا، وأوغندا، وبوتسوانا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وزمبابوي، وسوازيلند، وليسوتو، وملاوي، وموزامبيق، وناميبيا. وحضر أيضا زعيما حركة تحرير الكونغو والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما حضرا أيضا في بلانتير وعقدا اجتماعا قصيرا مع الرئيس كابيلا بناء على دعوة جواخين شيسانو، رئيس موزامبيق ورئيس هيئة الدفاع والأمن التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي غير أنهم لم يناقشوا قضايا هامة في هذا الاجتماع.

٨ - وقام وزير خارجية فرنسا، هوبير فيدرين، ونظيره من المملكة المتحدة، جاك سترو، بزيارة كينشاسا وكيغالي وكمبالا في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير.

٩ - وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، أكد الرئيس كابيلا في خطاب ألقاه بمناسبة الذكرى الأولى لوصوله إلى السلطة، أكد، في جملة أمور، التزام حكومة بلده بالحوار فيما بين الأطراف الكونغولية، والتعاون في المرحلة الثالثة من انتشار

البعثة وضرورة انسحاب القوات الرواندية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعلن أيضا أنه طلب إلى مجلس الأمن أن ينشئ لجنة دولية للتحقيق في طبيعة المجموعات المسلحة الرواندية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، كرر وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليونارد شي أوكيتندو، في مجلس الأمن، كرر تأكيد الاقتراح المتعلق بإنشاء لجنة دولية.

١٠ - وفيما يتعلق بأنشطة اللجنة السياسية، تقابل أيضا ممثلي الخاص مع وزير خارجية أنغولا، جواو برنارو دي ميراندا، في لواندا في ٢٨ كانون الثاني/يناير، لمناقشة التطورات الأخيرة في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتحديد موعد الاجتماع المقبل للجنة الذي يتوقع عقده في الأسبوع الثاني من شهر شباط/فبراير.

١١ - وتقابل الرئيس كاغامي والرئيس موسيفيني في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر في لندن، تحت رعاية حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وتوصلا إلى اتفاق بشأن مبدأ عدم التدخل في الحالة السياسية والأمنية في بلد كل منهما. ونص أيضا الاتفاق ومذكرة التفاهم مرفقة به على إجراء تحقيقات مشتركة في مواقع تدريب الثوار الروانديين والأوغنديين المشتبه فيها في بلد كل منهما، وكذلك داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية والتي سيطلب فيها مساعدة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الحوار فيما بين الأطراف الكونغولية

١٢ - افتتح الحوار فيما بين الأطراف الكونغولية في أديس أبابا في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، كما اتفق على ذلك في الاجتماع التحضيري المعقود في غابوروني، في آب/أغسطس ٢٠٠١. وعلى الرغم من أن الأطراف قررت أن اجتماع أديس أبابا هو بداية الحوار، فإنهم لم ينجحوا في معالجة القضايا الأساسية مما دفع بميسِّر الحوار لإرجاء الدورة إلى الاجتماع المقبل الذي سيعقد في جنوب أفريقيا.

١٣ - وتبذل منذ ذلك الوقت جهود للتمهيد لإجراء مناقشات هامة في الدورة العامة المقبلة للحوار بتشجيع الأطراف على مواصلة التفاوض عن طريق القنوات غير الرسمية. وبالتشاور الوثيق مع مكتب الميسِّر المحايد، قام الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، إبراهيم فال، بعقد ثلاث مشاورات غير رسمية بين الحكومة، وحركة تحرير الكونغو والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية في نيويورك في ٩ و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أجرى خلالها الأطراف الكونغولية الثلاثة تبادلا مفيدا للآراء وقرروا الاجتماع مرة أخرى.

١٤ - وعقدت المشاورات غير الرسمية الثانية في أبوجا، من ٦ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر تحت رعاية الأمين العام المساعد كذلك. وعند اختتام الاجتماع، وقع كبار الممثلين للأطراف الثلاثة اتفاقا بشأن تمثيل مختلف المجموعات الكونغولية في الحوار، وهي مسألة لم تُحسم في اجتماع أديس أبابا. وتوصل الاجتماع في أبوجا بوجه خاص إلى الاتفاق على خفض عدد المشتركين المتوقعين في جولة محادثات جنوب أفريقيا إلى ٣٠٠ مشترك وكفالة الطابع الشامل للحوار لتوسيع نطاق المشاركة لتشمل ممثلين لجماعة الماي - ماي، والطوائف الدينية، والزعماء التقليديين، وممثلي المعارضة في الداخل والخارج الذين لم يحضروا في غابوروني، والشتات الكونغولي.

١٥ - وعقدت مشاورات غير رسمية ثالثة في جنيف من ٤ إلى ٩ شباط/فبراير. وتناول الأطراف الثلاثة المشاكل المعلقة المتعلقة بالتمثيل في تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه في أبوجا. وتمكنوا أيضا لأول مرة من تبادل الآراء بشأن القضايا الأساسية. وأجرت الحكومة وحركة تحرير الكونغو مناقشات مكثفة بشأن الترتيبات الانتقالية، والانتخابات

وإنشاء جيش وطني. واشترك التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية في الجزء الأول من المناقشات الفنية، غير أنه قرر لاحقا عدم المشاركة في النقاش ما لم تعالج الحكومة المشاكل المتعلقة بالحالة العسكرية في المنطقة الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية على الوجه المطلوب. وأعرب الأطراف الثلاثة عن رغبتهم في مواصلة الاتصالات غير الرسمية قبل عقد اجتماع جنوب أفريقيا عن طريق عقد اجتماع قمة، في أقرب وقت ممكن، يشترك فيه الرئيس كابيلا وجان - بيير بمبا وأدولف أونوسومبا.

١٦ - وفي الوقت نفسه عقد الاجتماع الثاني للجنة المنشأة لاستعراض تنفيذ الميثاق الجمهوري الذي وقع في غابوروني في آب/أغسطس الماضي، في نيروبي يومي ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر برئاسة الميسِّر المحايد. ويمثل الميثاق محاولة تهدف إلى تنفيذ عدد من تدابير بناء الثقة قبل إجراء الحوار الفعلي. واتفق الأطراف في نيروبي على تيسير إجراءات السفر فيما بين المقاطعات، ودعوا إلى تعجيل الجهود الرامية إلى رد البضائع التي تمت مصادرتها بصورة غير قانونية، وأعربوا عن تأييدهم لقرارات الحكومة لدفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية في كامل أنحاء الإقليم الوطني.

١٧ - وبناء على دعوة من حكومة بلجيكا، وبحضور مراقبين من الجهة الميسِّرة، والأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوروبي، عقد ممثلو المعارضة السياسية والمجتمع المدني اجتماعا غير رسمي في بروكسل من ١٤ إلى ١٧ كانون الثاني/يناير لتنسيق وجهات نظرهم بشأن القضايا التالية: التحول، والانتخابات، والمواطنة والدستور والقوات المسلحة.

المبادرة السياسية لجماعة الماي – ماي

١٨ - أصدر ممثلون لجماعة الماي - ماي أطلق سراحهم في ٥ شباط/فبراير، باسم ما يسمى ''القيادة العليا'' لجماعة الماي - ماي، بيانا صحفيا يحثون فيه على تسوية الصراع بالوسائل السلمية ووقف إطلاق النار على جميع الجبهات، ويطالبون فيه بنفس التمثيل لجماعة الماي - ماي في جميع المفاوضات، شأنهم شأن الجهات الموقعة لاتفاق لوساكا. ويدعو البيان، في جملة أمور، إلى مساعدة الماي - ماي في إقامة اتصال مع الجهات الموقعة لاتفاق لوساكا؛ وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛ والنشر الفوري للبعثة إلى حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية مع رواندا وأوغندا وبوروندي وكذلك تجريد كندو وكيسنغاني من السلاح. وتقوم البعثة التي هي بصدد توسيع نطاق اتصالاتها السياسية مع جماعة الماي - ماي، بمتابعة تنفيذ هذه المبادرة السياسية.

إعادة فتح نهر الكونغو

١٩ - وواصلت البعثة تشجيع الأنشطة الرامية إلى تيسير إعادة فتح نهر الكونغو لكل من الملاحة التجارية والملاحة للأغراض الإنسانية، كما قامت بإعادة نشر وإمداد الوحدات التابعة للبعثة. وخلال الفترة قيد الاستعراض نشطت البعثة في تيسير المفاوضات بين اتحاد المؤسسات الكونغولية، وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة تحرير الكونغو، لتمكين قافلة من الصنادل النهرية من الإبحار من كينشاسا إلى بومبا في الأراضي الخاضعة لسيطرة حركة تحرير الكونغو، في الشهور المقبلة. وستكون هذه أول قافلة تجارية تعبر خط مواجهة.

٢٠ - ولئن سمح التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية بمرور صنادل الإمدادات الإنسانية والصنادل التابعة للبعثة، إلا أنه لم يسمح بعد باستئناف الملاحة التجارية في النهر في الأراضي التي يسيطر عليها. وستواصل البعثة محاولة التشديد على التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية بضرورة معالجة هذا الموضوع الحيوي على وجه الاستعجال.

٢١ - وفي الوقت ذاته أعرب كل من رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، آنغي - فيليكس باتاسيه، ورئيس جمهورية الكونغو، دينيس ساسو - نغيسو، عن تقديرهما للبعثة بسبب ازدياد الأمن في الشبكة النهرية، بفضل الدوريات النهرية التابعة للبعثة. وقد شجع تحسن الأمن على عودة النشاط التجاري على طول الحدود النهرية للبلدين المتاخمين لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثالثا - التطورات العسكرية

عرض عام

٢٢ - ما برح وقف إطلاق النار ساريا على خط المواجهة بين الأطراف الموقعة على اتفاق لوساكا، طيلة السنة، وما برح المراقبون العسكريون التابعون للبعثة والمتمركزون على طول ذلك الخط يرصدون وقف إطلاق النار بهمة، وقد تحقق قدر آخر من التقدم فيما يتعلق بسحب القوات الأجنبية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. بيد أن الحالة الأمنية لا تزال متقلبة جدا كما يتبين من ازدياد حدة القتال بصورة خطيرة بين الجماعات المتمردة في الجزء الشمالي الشرقي من البلد.

سحب القوات الأجنبية

٢٣ - أبلغت السلطات العسكرية الأنغولية البعثة بسحب وحدتي شرطة أنغولية من لوبومباشي وكينشاسا، واستعدادها لسحب وحدات أخرى، رهنا بالتقدم الحاصل في عملية السلام. وتعد هذه المعلومات التي تقوم البعثة واللجنة العسكرية المشتركة بالتحقق منها، أول مؤشر لعملية انسحاب تقوم بها أنغولا. وطبقا للمعلومات التي قدمتها إلى البعثة قوات الدفاع الشعبية الأوغندية، في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، انسحب ما مجموعه ٦٥٥ ٦ من القوات الأوغندية من جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٠. والمتوقع أيضا أن تسحب قوات الدفاع الشعبية الأوغندية وحدة تابعة لها من غبادو ليث في المستقبل القريب. بيد أن أوغندا تصر على ضرورة بقاء ثلاث كتائب من قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ويقدر مجموع عدد القوات الموجودة في المقاطعة الشرقية بين ٥٠٠ ٢ و ٠٠٠ ٣.

٢٤ - بيد أن الحالة في مقاطعة أوريونتال (انظر الفقرات ٢٥-٣٠)، ما برحت تثير القلق من أن تواصل قوات الدفاع الشعبية الأوغندية تعزيز وجودها في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية إذا استمر القتال هناك. وفي رسالة مؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير وموجهة إلى ممثلي الخاص، ذكر وزير الدفاع الأوغندي أن أوغندا ستقوم بنشر قوات في قطاعات آرو ومهاغي وكيافنيونغي، لحماية مصالح أوغندا الأمنية. وبالإضافة إلى ذلك قامت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية بتعزيز مركزها في بيني، حيث تفيد التقارير بأنها نشرت كتيبة جديدة هناك. وبالرغم من ذلك، ذكر الرئيس موسيفيني، أثناء اجتماع مع ممثلي الخاص في ٢٥ كانون الثاني/يناير، أن التحركات الأخيرة، للقوات الأوغندية في جمهورية الكونغو الديمقراطية هي بمثابة توطيد لا تعزيز لتلك الوحدات.

الحالة في الشمال الشرقي

٢٥ - بعد حل جبهة تحرير الكونغو (الاندماج بين حركة تحرير الكونغو - التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية في كيسنغاني/حركة التحرير)، استمر التحول في التحالفات على أرض الواقع، وشمل ذلك حركة تحرير الكونغو وفصائل تابعة للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (كيسنغاني/حركة التحرير) وربما تأثر أيضا بعوامل خارجية، وينعكس هذا في المواجهات العسكرية الأخيرة بين قوات الحركتين. وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، تولى التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (في كيسنغاني/حركة

التحرير) مقاليد السيطرة الإدارية على بونيا، وعيَّن إدارة جديدة في المنطقة، فأرغم بذلك قوات حركة تحرير الكونغو على التراجع من المقاطعة الاستوائية.

٢٦ - وخلال النصف الثاني من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، لوحظ حدوث سلسلة من المناوشات بدأها كما يُزعم عناصر تابعة للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (كيسنغاني/حركة التحرير)، ضد أراضي خاضعة لحركة تحرير الكونغو، على محور بامبيسا - بوكو - إيسيرو، في مقاطعة أوريونتال. وبعد تراجع قوات حركة تحرير الكونغو إلى ما وصفته بأنه مواقعها الدفاعية، شنَّت هجوما مضادا فيما بعد على قوات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (كيسنغاني/حركة التحرير)، فأرغمتها على الانسحاب تجاه إيسيرو، حيث يوجد للبعثة فريق من المراقبين العسكريين. والتمس التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (كيسنغاني/حركة التحرير)، تدخل البعثة على وجه السرعة، للحيلولة دون مواصلة حركة تحرير الكونغو لتقدمها.

٢٧ - وفي ٦ كانون الثاني/يناير، اصطحب رئيس اللجنة العسكرية المشتركة، العميد موانيكي، بطلب من البعثة، فريقا تابعا لها، إلى غبادوليت، لزيارة قيادة حركة تحرير الكونغو، من أجل تسوية التراع بالوسائل السلمية، ولبذل المساعي الحميدة للبعثة، واللجنة العسكرية المشتركة لهذا الغرض. وقد أُرسل فريق تابع للبعثة في إيسيرو، لتوصيل الرسالة ذاتها إلى التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (كيسنغاني/حركة التحرير). وردا على ذلك أعلنت قيادة حركة تحرير الكونغو، أنها لا تنتوي الاستيلاء على إيسيرو، ولكنها ستتوقف عند الخط الذي كان يفصل بصورة تقليدية الأراضي التابعة لحركة تحرير الكونغو، عن تلك التي يسيطر عليها التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (كيسنغاني/حركة التحرير)، قبل الاندماج. بيد أنه في الساعات المبكرة من ٧ كانون الثاني/يناير، دخلت قوات حركة تحرير الكونغو مدينة إيسيرو وانسحبت القوات التابعة للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (كيسنغاني/حركة التحرير)، في اتجاه الشرق. وبعد يومين ادعت قوات حركة تحرير الكونغو التي تسيطر على إيسيرو، أنها جزء من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (الوطني)، وهو مجموعة منشقة صغيرة عن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، ويرأسها روجر لومبالا. ومنذ ذلك الوقت، واصلت حركة تحرير الكونغو تقدمها شرقا صوب المواقع الحصينة التابعة للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (كيسنغاني/حركة التحرير)، في بونيا، وبيني، وبوتيمبو، وبافوا سيندي، حيث أفادت التقارير بقيام بعض مقاتلي ميليشيا الماي - ماي بتقديم المساعدة لتلك القوات. وخلال شهر كانون الثاني/يناير، واصلت قوات حركة تحرير الكونغو التقدم في الأراضي التي يسيطر عليها التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (كيسنغاني/حركة التحرير)، تحت قيادة إمبوسا بينياميزي، متذرعة بما وصف بأنه صراع داخلي بين سادة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير. وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، استولت قوات حركة تحرير الكونغو على مدينة بافوا سيندي. وقد وصف هذا بأنه انتصار للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - الوطني. ولم تكن المكاسب الإقليمية الأخيرة في منطقة الشمال الشرقي نتيجة للمواجهة العسكرية دائما، لكن يستشف مما يبدو، أنها صفقات سبق إعدادها بين مختلف الفصائل. فعلى سبيل المثال لم تحدث مواجهة مسلحة قبل أن تستولي قوات حركة تحرير الكونغو على إيسيرو في الشهر الماضي.

٢٨ - وفي ضوء تدهور الحالة في الشمال الشرقي، اجتمع ممثلي الخاص يصحبه قائد القوة، برئيس حركة تحرير الكونغو، جان بيير بيمبا، في غبادو ليث، وبرئيس التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (كيسنغاني/حركة التحرير) الرئيس إمبوسا نياموزي، وبالسلطة التابعة للتجمع

الكونغولي من أجل الديمقراطية (كيسنغاني/حركة التحرير)، في بيني وبونيا، في ٥ و ٦ شباط/فبراير. وأكد السيد نغونغي في جميع اجتماعاته، أن القتال الجاري انتهاك واضح لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، ودعا إلى الوقف الفوري لأعمال القتال وحث على احترام الحدود الإقليمية لكلا الفصيلين. وقد تلقى تأكيدات بأن تلك هي النوايا الأساسية لكل من السيدين بمبا ونياموزيزي، إلا أنه بدا أنهما لم يتشاطرا الرأي بشأن المكان الذي تقوم فيه الحدود، بعد تمزق التحالف بين حركة تحرير الكونغو، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (كيسنغاني/حركة التحرير).

٢٩ - وطبقا لما قاله السيد بمبا عن الأحداث، فإن الذي بدأ القتال الأخير هو التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (كيسنغاني/حركة التحرير)، بدعم من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولما كان يتصور أن هذا جزء من استراتيجية الحكومة لنقل الحرب إلى الشرق، فقد أشار إلى استعداده إلى القيام بعمل انتقامي في الأراضي الخاضعة لسيطرة الحكومة ردا على ذلك. وأكد التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (كيسنغاني/حركة التحرير)، من ناحية أخرى أنهم ضحية عدوان مستمر تقوم به حركة تحرير الكونغو، التي تعمل بالتواطؤ مع القوات الرواندية، وناشد المجتمع الدولي التدخل على وجه السرعة لوقف هذا القتال. ولا يتوفر للبعثة أي دليل على قيام القوات الرواندية بدعم حركة تحرير الكونغو.

٣٠ - وأعرب ممثلي الخاص أيضا عن قلقه العميق إزاء احتدام الصراع العرقي في إيتوري، مؤكدا أن مسؤولية الإدارة القائمة تتمثل في ضمان أمن السكان هناك. وتواصل البعثة التماس مزيد من المعلومات عن تلك التطورات، التي يتعذر رصدها نظرا لأنها لا تشمل هياكل عسكرية أو ميليشيات موجودة. ولئن زعم السيد بمبا أن الحالة الأمنية تحسنت في إيتوري بدرجة كبيرة أثناء وجود جبهة تحرير الكونغو، وعزا التدهور الذي تلا ذلك إلى انعدام السلطة الفعالة، فقد أشار السيد إيناموزيزي إلى أن المناوشات العرقية احتدمت بسبب التدخل المتعمد من جانب عناصر لها مصلحة خاصة في البقاء في جمهورية الكونغو الديمقراطية واستغلال موارده.

مناطق كيفو

٣١ - لا تزال الحالة في مناطق كيفو مزعزعة للغاية، ويُفاد بالقيام بعمليات كبيرة من جانب التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/الجيش الشعبي الرواندي، ونشاط تمارسه جماعات مسلحة طوال الشهور الأربع الماضية. بيد أن المخاوف من قيام التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/الجيش الشعبي الرواندي بهجوم للاستيلاء على موليرو، وهي قاعدة تابعة للقوات المسلحة الكونغولية على الشاطئ الغربي لبحيرة تنغانيقا قد خفت حدتها نوعا، وسط تقارير تفيد حدوث عمليات انسحاب لقوات الجيش الشعبي الرواندي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وكانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢. ومع ذلك لا تزال موليرو مدعاة لقلق التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما، الذي يدعي أن خطط فض الاشتباك تمنحه حق احتلال المدينة. وتعارض القوات المسلحة الكونغولية هذا الادعاء وتؤكد أن موليرو كانت دائما في حوزتها. وقد حثت البعثة كلا الجانبين على تسوية النزاع سلميا، وستواصل التشديد على ضرورة تسوية هذا الموضوع عن طريق اللجنة السياسية.

القوة المشتركة للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/ حركة تحرير الكونغو

٣٢ - وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أعلن قادة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية وحركة تحرير الكونغو، اعتزامهم إنشاء قوة عسكرية مشتركة تتولى نزع سلاح الجماعات المسلحة بالقوة في شرق جمهورية الكونغو

الديمقراطية. وذكر البيان الصادر عن كلتا الحركتين أنه سيتم إنشاء قوة مشتركة خاصة تتألف من ٤ ١٠٢ جنديا، بحلول ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وتتمثل مهام هذه القوة التي كانت ستتمركز أصلا في كيندو، في تعقب جميع ”القوى السلبية“ ونزع سلاحها، وتحييدها. وفيما بعد وصلت تعزيزات تابعة للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، وجيش رواندا الشعبي، إلى كيندو وذلك الموقع الدفاعي الجديد التابع للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - وغوما. ويقدر الوجود العسكري في المدينة بكتيبتين تابعتين لقوات كل من جيش رواندا الشعبي والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية. وبحلول ١٨ كانون الثاني/يناير، كان قد دخل المدينة قوات إضافية يقدر قوامها بـ ٤٠٠ جندي، تابعين للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، للانضمام فيما يبدو إلى القوة المشتركة. وبانتهاء كانون الثاني/يناير، أفيد بوجود ما بين ٥٠٠ ٢ و٠٠٠ ٣ جندي في كيندو والمناطق المجاورة لها مباشرة. وقد أثار ممثلي الخاص أثناء اجتماعه مع السيد بمبا في ٥ شباط/فبراير، موضوع القوة المشتركة. وذكر أنه يتناقض مع مبدأ نزع السلاح الطوعي، الذي اتفقت عليه جميع الأطراف. وذكر السيد بمبا ردا على ذلك أن المكان الذي ستوجد فيه القوة المشتركة سيكون في كاليمي، بيد أنه قدم من جانبه تأكيدات بأن حركة تحرير الكونغو لا تعتزم إعاقة عملية نزع السلاح الطوعية وأن الحركة ستتيح الوقت اللازم للبعثة للاضطلاع بالمرحلة الثالثة. مهما يكن الأمر فإن البعثة أسدت المشورة لحركة تحرير الكونغو، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - وغوما، بشأن مخاطر مثل ذلك النهج، الذي سيؤدي إلى مزيد من العنف ولا يفضي إلى تنفيذ اتفاق لوساكا وولاية البعثة.

٣٣ - وفي الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير، عقد ممثلي الخاص مشاورات مع التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - وغوما، وحكومة رواندا، وأوغندا، في غوما، كيغالي وفي كمبالا، ترمي إلى مناقشة عملية النشر التي ستقوم بها البعثة تجاه الشرق، مع تلك الأطراف. وأثناء الاجتماع الذي تم مع قادة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - وغوما، أعرب أدولف أونسومبا وأزارياس روبيروا عن موافقة الحركة على المرحلة الثالثة لانتشار البعثة، وأكدا من جديد موقفهما المتمثل في ضرورة مناقشة اللجنة السياسية للخطط.

٣٤ - وفي كيغالي اقترح مبعوث رواندا الخاص لعملية السلام على ممثلي الخاص إقامة هدنة مدتها ستة أشهر في الشرق لتيسير المرحلة الثالثة لانتشار البعثة ولتفادي الحاجة إلى تكثيف وجود الجيش الشعبي الرواندي والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية في المنطقة لمواجهة الهجمات المتكررة التي تقوم بها الجماعات المسلحة. وأكد الرئيس موسيفيني من جانبه مجددا، التزام حكومته بالانسحاب الكامل من جمهورية الكونغو الديمقراطية عندما تستقر الحالة الأمنية على طول الحدود الأوغندية. كما قدم اقتراحا بعقد مؤتمر قمة خاص لبلدان الجماعة الإنمائية لجنوب أفريقيا، بالاشتراك مع أعضاء من مجلس الأمن، ورواند وأوغندا، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الوحدة الأفريقية، من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن جدول زمني محدد بالدقة لانسحاب جميع القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، يتم إنفاذه بواسطة جزاءات. وفي ٣ شباط/فبراير دعا الرئيس كاغامي إلى عقد اجتماع لجميع الموقعين على اتفاق لوساكا من أجل المضي قدما بعملية السلام.

كيندو: هجوم مزعوم تشنه جماعة الماي - ماي

٣٥ - في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أفاد فريق المراقبين العسكريين التابع للبعثة في كيندو بحدوث إطلاق لنيران المدفعية المتوسطة والثقيلة جُل النهار. وزعم التجمع

الكونغولي من أجل الديمقراطية/الجيش الشعبي الرواندي، أن حوالي ٢٥٠ من محاربي الماي - ماي هاجموا المدينة وكان هدفهم فيما يبدو تحقيق السيطرة على المطار. بيد أن مراقبي البعثة العسكريين لم يعثروا على أدلة تفيد وقوع إصابات، بين القوات التي قيل إنها اشتركت في هذه الواقعة. وبعد إجراء مزيد من التحقيقات، أُبلغت البعثة بأن ما مجموعه ٢١ مدنيا قُتلوا فيما يزعم في الهجوم الذي حدث في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر. وزعم أن حوالي ١٥ منهم أصيبوا بجراح من جراء الطعن بسكين أو بحربة بندقية، وهذه معلومات قد لا تنسجم مع الهجوم الذي قيل إنه حدث بإطلاق نيران الأسلحة الصغيرة (انظر أيضا الفقرة ٨٣).

انتهاكات وقف إطلاق النار

٣٦ - واصلت البعثة العمل، بالتعاون الوثيق مع الأطراف في اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، من أجل التحقيق في الانتهاكات المزعومة لوقف إطلاق النار. واعتبارا من ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، ورد للبعثة ما مجموعه ٢٢١ شكوى؛ قدم ١٨٧ منها (٨٤ في المائة)، التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما، ومن بينها ١٦٤ انتهاكا مزعوما لوقف إطلاق النار قامت به جماعات مسلحة. وبرغم أن الجماعات الأخيرة ليست موقعة على الاتفاق، إلا أن البعثة أجرت بالرغم من ذلك تحقيقات حيثما أمكن. وحققت أفرقة المراقبين العسكريين في ما مجموعه ٩٢ شكوى، ولم تثبت صحة ٧١ منها (٧٧ في المائة). وبالرغم من ذلك لم يتسن التحقيق في كثير من الشكاوى نظرا لعدم قيام مقدمي الشكاوى بتوفير الضمانات الأمنية لأفرقة المراقبين العسكريين المحققين.

رابعا - انتشار البعثة

٣٧ - اختتمت المرحلة الثانية لانتشار البعثة بنجاح. ولتسهيل توسيع نطاق أفرقة المراقبين العسكريين التي تم نشرها، استعدادا للمرحلة الثالثة، جرى تعزيز هيكل الدعم الحالي للبعثة، بما في ذلك العناصر الإدارية والتنفيذية، بصورة أكبر، ولا سيما بإنشاء أربعة مراكز تنسيق في باسنكوسو وبويندي وأليبو ومانونو. وما إن اكتسبت مراكز التنسيق الفعالية التشغيلية الكاملة بسرعة حتى أصبحت البعثة في مركز أفضل لتحسين الدعم في مجال النقل والإمداد المقدم إلى أفرقة المراقبين العسكريين في أدائها للمهام المتعلقة بالتحقق، فضلا عن كفالة تعزيز قدرة الإجلاء الطبي وزيادة حركة التقدم.

٣٨ - وهناك الآن ٥٥ من أفرقة المراقبين العسكريين الثابتة، التي تم نشرها في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك مواقع أفرقة ثابتة إضافية موجودة بمحاذاة خط المواجهة في الجزء الشرقي من البلد. ومنذ ثورة بركان غوما في ١٧ كانون الثاني/يناير، تم جزئيا نقل سرية الحراسة المتمركزة هناك إلى كيسنغاني، بينما بقي عنصر صغير لمد يد العون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في غوما. ونقلت اللجنة العسكرية المشتركة بحيث أصبحت تقيم مع البعثة في كينشاسا وتعمل الآن بالتعاون الوثيق معها.

٣٩ - ووفقا لمفهوم العمليات المتعلقة بتنفيذ الخطوة ١ من المرحلة الثالثة من ولاية البعثة، حسبما ورد في تقريري المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر (S/2001/970)، فإن البعثة في سبيلها إلى إقامة مقر أمامي وقاعدة أمامية في كيندو لتأمين الحصول على المعلومات اللازمة من أجل بدء عملية نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن والتوطين، وإعادة الإدماج وتقديم الدعم لها. وستتألف القاعدة الأمامية من المقر ووحدة مساندة وفرقة تتألف من كتيبة مشاة معززة وعناصر طيران (زهاء ٢ ٠٠٠ من جميع الرتب). ويجري نشر قوة أولية قوامها ٤٠٠ فرد (من جميع الرتب) تتألف من سرية مهندسين ووحدة حراسة (كلتاهما من أوروغواي) ونواة لمقر قوة أمامية. وستوفر وحدة الحراسة الأمن للعناصر

المدنية والعسكرية أثناء إقامة الهيكل الأساسي اللازم لعمليات انتشار الفرقة الأمامية فيما بعد.

٤٠ - والبعثة في سبيلها أيضا إلى إقامة منطقة تجهيز مخيم عبور في كيسنغاني، من شأنها أن تسمح للقوات والمعدات التي في طريقها إلى كيندو، بالتحول من وضع العبور إلى وضع الانتشار التكتيكي. وهذه المهمة الحيوية، لازمة للقوات لكي تصبح جاهزة للعمل تماما لدى وصولها إلى كيندو، وهي تعتمد على تعزيز وجود البعثة في كيسنغاني وترتبط بها، على النحو المبين في الفقرات من ٤٢ إلى ٥١ أدناه.

٤١ - وكما يلاحظ في تقريري السابق، توقعت أن يكتمل الانتشار الأولي لسرية المهندسين ووحدة الحراسة في كيندو في مطلع ٢٠٠٢. وقد بذلت البعثة جهودا كبيرة وطوال شهور عديدة لدى قيادة التجمع الكنغولي من أجل الديمقراطية، ولدى المسؤولين الرورانديين لتأمين تعاونهم اللازم لبدء هذا النشر وإنشاء الوجود المعزز في كيسنغاني. وبعد سلسلة مطولة من الاجتماعات على أعلى مستوى، والمشاورات المستمرة على المستوى العملي، فضلا عن الدعم الذي قدمه وزيرا الخارجية الفرنسي والبريطاني أثناء زيارتهما إلى المنطقة في كانون الثاني/يناير، تمكنت البعثة في خاتمة المطاف من بدء نشر معدات الوحدة الهندسية في كيسنغاني في ٢٩ كانون الثاني/يناير. وتلا هذا وصول أفراد عسكريين إلى كيسنغاني خلال الأسبوعين الأول والثاني من شباط/فبراير. ومن المقرر أن يتم نشر هذه الوحدات ومعداتها في كيندو بدءا من الأسبوع الثالث من شهر شباط/فبراير.

تجريد كيسنغاني من السلاح

٤٢ - بموجب القرار ١٣٧٦ (٢٠٠١)، أيد مجلس الأمن خطة العمليات التي وضعتها البعثة بشأن الخطوة الأولى من المهام الموكولة إليها في إطار المرحلة الثالثة فيما يتعلق بنزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة توطينها، على النحو الوارد في تقريري السابق. وكرر المجلس أيضا مطالبته بجعل كيسنغاني مدينة منزوعة السلاح، وأشار إلى تعهد التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية بنزع أسلحة الجماعات المسلحة هناك، ورحب بقراري نشر مزيد من أفراد بعثة الأمم المتحدة في المدينة، لا سيما للمشاركة في تدريب الشرطة المدنية، ورحب بتعهد حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بعدم احتلال المدينة عسكريا.

٤٣ - وبناء على ذلك، عُدل مفهوم العمليات في المرحلة الثالثة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو بحيث يعكس الدعم الذي يمكن تقديمه من أجل نزع أسلحة الجماعات المسلحة في كيسنغاني. وناقشت البعثة في مناسبات عديدة مع التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية في غوما أساليب نزع سلاح الجماعات المسلحة في مدينة كيسنغاني، وخاصة توقيت انسحاب قوات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية إلى مواقع خارج المدينة، الذي سيتم تحت إشراف مراقبين عسكريين تابعين لبعثة الأمم المتحدة. في الوقت نفسه اقتُرح نشر قوات مسلحة إضافية في المواقع الرئيسية بكيسنغاني للمساعدة في عملية بناء الثقة، ومنع حدوث أعمال قتال وتشجيع التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية على الامتثال لذلك، فضلا عن توفير الأمن لمنشآت البعثة في هذه المواقع. وستضع البعثة برنامجا استشاريا تدريبيا للشرطة المدنية، كما ستُبذل جهود ثنائية كبيرة، لمساعدة قوة الشرطة المحلية ودعمها في القيام بمسؤولياتها في مجال حفظ الأمن والنظام (انظر الفقرات ٤٨ إلى ٥١ أدناه). وستحتاج البعثة أيضا إلى تعزيز صلاتها السياسية مع التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية وغيره من العناصر السياسية في المدينة؛ وفي مجال حقوق الإنسان وأعمال الشؤون المدنية مع المجتمع المحلي، كما ستحتاج إلى قدرة إعلامية كبيرة لتعزيز عمل هذه العناصر وشرح أسباب

وجود البعثة للسكان المحليين، فضلا عن احتياجها إلى إقامة مشروعات ذات عائد سريع للمساعدة في تقديم دعم ملموس وسريع للسكان. ويجب أن تصبح المدينة مفتوحة أمام وسائل النقل التجاري النهري والجوي التي تربطها بأجزاء البلد الأخرى.

٤٤ - وهناك مبدأ أساسي تقوم عليه المساعدة التي تقدمها البعثة من أجل نزع أسلحة الجماعات المسلحة في كيسنغاني، وهو عدم وجود علاقة شرطية بين نشر البعثة وتنفيذ أنشطتها من جهة، وبين قيام التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية بنزع أسلحة الجماعات المسلحة في المدينة من جهة أخرى.

٤٥ - وستشمل المهام العسكرية الرئيسية للبعثة في كيسنغاني تحقيق تواجد آمن في مطاري سيحي سيحي وبانغو كا، والموانئ الواقعة شمال وجنوب نهر الكونغو، والدوريات المتنقلة بين مواقع الأمم المتحدة في كيسنغاني. وستساعد البعثة في تشغيل المطارين والموانئ النهرية وخطوط السكك الحديدية التي تربط كيسنغاني بأوبوندو لتحقيق أغراضها السوقية الخاصة وتسهيل حرية انتقال الأشخاص والبضائع من كيسنغاني وإليها.

٤٦ - وسيتطلب الأمر وجود كتيبتين للقيام بالمهام المذكورة عاليه. ولدعم عمليات بعثة الأمم المتحدة في مجال نزع أسلحة الجماعات المسلحة، سيلزم وجود عدد من الوسائل السوقية ووسائل الدعم في كيسنغاني، بما في ذلك مرفق طبي من المستوى الثاني ووحدة نقل نهري. وستكون هناك حاجة لمراقبين عسكريين تابعين للأمم المتحدة، يمكن الاستعانة بهم من القوة الحالية للبعثة، من أجل التحقق من عملية نزع أسلحة الجماعات المسلحة في المدينة ورصدها. وستضم الكتيبة الثانية عناصر من المشاة واحتياطي ميكانيكي متنقل وعناصر مساندة قوامها حوالي ٥٠٠ جندي من جميع الرتب.

٤٧ - وقد تقرر بعد تقييم دقيق أن يصل قوام القوة العسكرية التابعة للأمم المتحدة في كيسنغاني إلى ١٠٠ ١ فرد من جميع الرتب من بينهم ٤٧ مراقبا عسكريا وذلك للقيام بتلك المهام. وبالتالي يتعين زيادة عدد القوة الموجودة حاليا للبعثة بما يقرب من ٨٥٠ فردا إضافيا.

الشرطة المدنية

٤٨ - وفقا للقرار ١٣٥٥ (٢٠٠١)، أنشئت وحدة صغيرة للشرطة المدنية ضمن البعثة تضم ١٥ ضابطا، وذلك بهدف إجراء تقييم على مستوى الكونغو للهيكل الأساسي للشرطة المحلية والعاملين فيها ومرافقها وبرامجها التدريبية. ومنذ صدور القرار ١٣٧٦ (٢٠٠١)، أصبحت المهمة الأولى لوحدة الشرطة المدنية هي التخطيط لبرنامج تدريبي/استشاري للمساعدة في التأهيل المهني لقوة الشرطة في كيسنغاني.

٤٩ - ورغم أن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية في غوما أوصى بإنشاء قوة للشرطة قوامها ٠٠٠ ٤ ضابط في كيسنغاني لتعويض انسحاب قواته، ترى البعثة، استنادا إلى إحصاءات السكان المحليين والجريمة، أن وجود قوة شرطة محلية قوامها ٢٢٠ ٢ ضابط، تقوم على منهجية شرطية محلية، سيكون كافيا للمدينة.

٥٠ - وللمساعدة في التأهيل المهني للشرطة المحلية، فقد أوصي بوجود ضباط شرطة مدنيين تابعين للبعثة في أقسام الشرطة الإثني عشر على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع. وسيتطلب الأمر إيفاد ١٣ ضابط شرطة إضافيين تابعين للبعثة من أجل تدريب المدربين المحليين والإشراف على برنامج التدريب والقيام بمهام أخرى. ولذا يقدر أنه، علاوة على ضباط الشرطة المدنية الـ ١٥ التابعين للبعثة الموجودين

حاليا في الكونغو، يلزم ٨٥ ضابطا إضافيا للقيام بالمهام المطلوبة في كيسنغاني، لمدة ١٢ شهرا في مبدأ الأمر. وهناك حاجة أيضا إلى مسؤولين اثنين متخصصين في حقوق الإنسان للمساعدة في الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان في البرنامج التدريبي والاستشاري للشرطة. وفي الوقت نفسه تتشاور البعثة مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها حول المساعدات التي يمكنها تقديمها للشرطة المدنية والجهاز القضائي في المدينة.

٥١ - وينبغي اعتبار البرنامج الاستشاري والتدريبي في كيسنغاني من المشاريع التجريبية التي يمكن تقييمها وتطبيقها في مناطق أخرى من الكونغو حسبما تسمح الموارد.

التحديات السياسية التي تواجه عملية تجريد كيسنغاني من السلاح

٥٢ - أعلن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية أن مبدأ تجريد كيسنغاني من السلاح ''لا رجعة فيه''، وهو ما طالب به مجلس الأمن. ومع ذلك، زعم التجمع، عند مناقشة أساليب تجريد المدينة من السلاح مع البعثة، أن تعيين حكام من جانب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية للمقاطعات المحتلة، بما فيها مقاطعة أوريونتال، التي تقع بها مدينة كيسنغاني، يعد انتهاكا لتعهدها بعدم محاولة إعادة الاستيلاء على المدينة بالقوة. هذا ولم تتلق البعثة حتى الآن أي معلومات ملموسة من التجمع بشأن خططه لتجريد المدينة من السلاح.

المسائل المتعلقة بالنقل والإمداد

٥٣ - تواجه البعثة بدون شك أكبر تحد في مجال النقل والإمداد في تاريخ عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وتتمثل العناصر المؤثرة على عمليات النقل والإمداد التابعة لبعثة الأمم المتحدة في كبر مساحة أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية في حد ذاتها، وانعدام الهياكل الأساسية الصالحة في مجال النقل البري بالكامل، تقريبا، وتكاد تكون غير ساحلية، فضلا عن التدهور الشديد في الهياكل الأساسية المحلية في معظم البلدات والمدن الداخلية بالكونغو. ونظرا لهذه الظروف، والمهلة الزمنية المحددة لإنجاز العملية، سيتم نشر الوحدات القادمة عن طريق النقل الجوي الاستراتيجي للقوات إلى مواقع انتشارها المزمعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما سيتم نقل المعدات إلى أقرب ميناء، يمكن منه نقلها جوا إلى مواقع القوات. ويُنظر أيضا في ضرورة تعزيز إمكانيات النقل بالسكك الحديدية في جمهورية تترانيا المتحدة وجمهورية الكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية لاعتبارات تتعلق بفعالية التكلفة.

٥٤ - ويتألف ممر النقل بين كيسنغاني وكيندو (الوصلة ك ٢) من خط سكك حديدية يمتد لمسافة ١٢٠ كيلومترا من كيسنغاني، جنوب أوبوندو، ثم يمر عبر نهر الكونغو ليصل إلى كيندو. ويدور خط السكك الحديدية حول جزء من النهر لا يصلح للملاحة بسبب المنحدرات الشديدة. وسيؤدي إصلاح هذا الخط، الذي أهمل بشدة، إلى تقليل اعتماد البعثة بشكل ملحوظ على النقل الجوي المكلف إلى قاعدتها الأمامية المتنامية في كيندو، لذا يعتبر هذا الهدف في مقدمة أولويات البعثة. وتجرى حاليا دراسة للأهداف من أجل تقييم إمكانيات استخدام التمويل المقدمة من إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة في هذا الصدد. وتشمل الدراسة مسحا لمعدات المناولة في موانئ كيسنغاني وأوبوندو وكيندو والجزء النهري الذي يربط بين أوبوندو وكيندو وخط السكك الحديدية، بما في ذلك الهياكل الأساسية المشتركة وعربات السكك الحديدية. كما تعهدت إدارة التنمية الدولية بتقديم أموال للمساعدة في إصلاح هذا الخط. ومن المقرر أن تُنجز الدراسة في آذار/مارس ٢٠٠٢.

٥٥ - واستجابة للتحول الناشئ في أولويات التشغيل صوب شرق البلاد، أجرت البعثة عملية استطلاع لطرق

الإمداد البديلة المؤدية إلى ساحل المحيط الهندي مرورا بدار السلام ووصولا إلى غوما فكيسنغاني - كيندو وكذلك من المحيط الهندي مرورا بالبوانت نوار وصولا إلى برازافيل ثم كيسنغاني - كيندو. وعند تشغيل هذه الخطوط ستتيح النقل البري بصورة اقتصادية للسلع واللوازم الأساسية إلى كيسنغاني من خلال طائفة من وسائل النقل البحري والنقل بالسكك الحديدية والنقل بالصنادل النهرية. وفي هذا الصدد تعتزم البعثة إنشاء مكاتب للاتصال الإداري في برازافيل ودار السلام، إلى جانب النظر بجدية في إمكانية فتح قاعدة للنقل والإمداد في كيغوما بجمهورية تترانيا المتحدة. وفي الوقت ذاته، واستنادا إلى استعراض متطلبات العمليات، قررت البعثة إغلاق قاعدتها للنقل والإمداد في كامب مبوكو في بانغي اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

٥٦ - وقد تعرقلت الجهود التي تبذلها إدارة البعثة لبدء الاستعدادات التنفيذية المكثفة تمهيدا لدخول البعثة في المرحلة الثالثة، وذلك بسبب التأخير في الحصول على تعاون سلطات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية فيما يتعلق بدخول المواقع المطلوبة لإيواء الوحدات العسكرية وتجديد المرافق وإصلاح الهياكل الأساسية في كيسنغاني. وعلاوة على ذلك، استمر التجمع في وضع العراقيل التي تحد من حرية عمل متعهدي البعثة دون عوائق في منطقة غوما، بفرض رسوم غير مباشرة مثل الرسوم الجمركية وعدم السماح بالإفراج عن الوقود والمياه التي تم تسليمها بالفعل كما احتجزت في إحدى المرات سيارة المتعهد. وكما أشير إليه من قبل، أحرز تقدم في الحصول على التعاون المطلوب لبدء نشر القوات في إطار المرحلة الثالثة. وتأمل البعثة الاعتماد على هذا التعاون لكفالة استمرار عمليات الانتشار على نحو أكثر سلاسة.

خامسا - نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادتها إلى الوطن وإعادة توطينها وإعادة إدماجها

٥٧ - منذ صدور تقريري السابق (S/2001/970) بدأ عمل شعبة نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادتها إلى الوطن وإعادة توطينها وإعادة إدماجها كما بدأت في التعاون مع أطراف اتفاق لوساكا مثل اللجنة العسكرية المشتركة والجماعات المسلحة. وقد أكدت في تقريري السابق على الحاجة إلى توخي الحذر عند الشروع في نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادتها إلى الوطن وإعادة توطينها وإعادة إدماجها، نظرا لكثافة تسليحها وتكرر دخولها في مصادمات عنيفة. وأوصيت بأن تتبع البعثة نهجا طوعيا إزاء عمليات نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادتها إلى الوطن وإعادة توطينها وإعادة إدماجها وأيد مجلس الأمن هذه التوصية. ويهدف هذا النهج أيضا إلى تعزيز التطبيع الاقتصادي والاجتماعي للحالة في المنطقة الشرقية وإيجاد مناخ من الثقة والأمن. وسيتطلب إقناع الجماعات المسلحة بالعودة إلى الحصول على ضمانات واضحة بشأن سلامتها وأمنها من حكومة رواندا، والحصول على مساعدات لإعادة الإدماج من المجتمع الدولي. ومع استمرار أنشطة المرحلة الثالثة، أجرت البعثة أيضا اتصالات مع عدد من الجماعات التي تزعم أنها تمثل الماي - ماي، وهي تعتزم توسيع نطاق هذه الاتصالات وتعميقها (انظر الفقرة ١٨).

٥٨ - وستنفذ عمليات نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادتها إلى الوطن وإعادة توطينها وإعادة إدماجها كجزء لا يتجزأ من عملية نشر البعثة في إطار المرحلة الثالثة، بدءا من كيندو التي ستستخدم كقاعدة تعزيز أمامية للأنشطة التي تجري داخل المنطقة التي يتم فيها نشر البعثة في كل من غوما وكاليمي. وستتمثل الأنشطة أساسا،

في جمع معلومات عن الجماعات المسلحة. وستنتشر الفرقة العسكرية التابعة للبعثة والمتمركزة في قاعدة كيندو الأمامية ضمن مجموعات سرايا المراقبين العسكريين وأفراد عمليات نزع السلاح إلى المواقع التي توجد بها الجماعات المسلحة من أجل جمع معلومات عن هذه الجماعات.

٥٩ - وسيحتاج نزع سلاح الجماعات المسلحة بشكل فعلي وتسريحها إلى قوات إضافية. وعلى أساس المعلومات المتاحة حاليا، تشير الخطط الأولية التي أجرتها البعثة إلى الحاجة إلى إنشاء ١٠ مراكز استقبال في منطقة كيندو - غوما - كاليمي. وكما هو مقرر حاليا سيبقى المقاتلون لفترة زمنية قصيرة في مراكز الاستقبال لتجميع أسلحتهم وتدميرها. ومن الأهمية بمكان تجنب أي وضع تكون فيه البعثة مسؤولة عن بناء أو صيانة أو تمويل مخيمات طويلة الأجل على الأرض الكونغولية. لأن إنشاء مثل هذه المخيمات يتعارض مع جوهر قرارات مجلس الأمن واتفاق لوساكا، التي تهدف إلى كفالة عودة جميع القوات الأجنبية والميليشيات بعائلاتهم في أسرع وقت ممكن إلى ديارهم. وعقب نزع سلاح الجماعات المسلحة وعملية تسريحهم بشكل أولي سيتم تسليم المقاتلين الروانديين السابقين، في أسرع وقت ممكن إلى السلطات الرواندية، التي ستكون مسؤولة عن إعادة توطينهم وإعادة إدماجهم أو إذا اقتضى الأمر تقديمهم إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في أروشا.

٦٠ - وعلاوة على الوجود العسكري المكثف في كيندو، من المقرر أن يكون هناك وجود مدني قوي في البلدة وفي مراكز الاستقبال المحيطة ويشمل ذلك مسؤولين سياسيين مدنيين ومسؤولين عن نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادتها إلى الوطن وإعادة توطينها وإعادة إدماجها وحقوق الإنسان وموظفين للشؤون الإنسانية. وسيلزم أيضا تنظيم حملة إعلامية منسقة من أجل إطلاع أعضاء الجماعات المسلحة وذويهم والسلطات المحلية والأهالي أولا بأول على أنشطة البعثة وبرنامج نزع سلاح الجماعات المسلحة. وقد استعانت البعثة وإدارة عمليات حفظ السلام بفرق عاملة مع الوكالات المختلفة، وفي حالة إدارة عمليات حفظ السلام، تمت الاستعانة بإدارات الأمانة العامة للتشاور والتنسيق بشأن خطة نزع السلاح. ويتوقع أن تؤدي مؤسسات الأمم المتحدة وهيئاتها، بما فيها اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دورا حاسما في مراكز الاستقبال التي سيتم إنشاؤها في المنطقة الشرقية من أجل نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها بشكل أولي. وفي هذا الصدد تتوقع الأمانة أن ترد إليها تعليقات من تلك المؤسسات بشأن القائمة التي تسلمتها والتي تتعلق بالدور الذي يمكن أن يؤديه كل طرف في هذه العملية. وتقوم البعثة والأمانة العامة بالتنسيق الوثيق مع البنك الدولي، الذي يُتوقع أن يؤدي دورا رئيسيا في تمويل الجزء المتعلق بإعادة الجماعات المسلحة إلى أوطانها وإعادة توطينها وإعادة إدماجها، من الخطة، التي ستنفذ عقب عودة المقاتلين السابقين إلى رواندا.

المقاتلون الروانديون في كامينا

٦١ - قام الرئيس كابيلا، على إثر الزيارة التي قمت بها إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بتوجيه دعوة إلى البعثة للمشاركة في تسريح المقاتلين غير المسلحين الذين يقال إنهم روانديين والذين يصل عددهم إلى ٠٠٠ ٣ محارب، وذلك في القاعدة العسكرية الحكومية في كامينا (مقاطعة كاتانغا). وفي الفترة من ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، قام أفراد البعثة المعنيون بترع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج، بالتعاون مع فريق عيَّنته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، بإجراء مقابلات فردية مع

جميع الرجال الذين عرضوا عليهم في كامينا، وكذلك في لوبومباشي وكينشاسا.

٦٢ - وقامت البعثة بفرز ما مجموعه ١ ٩٨١ مقاتلا، وخلصت إلى أنهم يجيدون جميعا التحدث بلغة كينياروااندا؛ وأنهم تلقوا تدريبا عسكريا باستثناء عدد قليل منهم؛ وأنهم أعضاء في تنظيمات عسكرية ويرتدون البزة العسكرية. ولئن كان هؤلاء الرجال غير مسلحين، فإن البعثة لم يكن بوسعها أن تشهد بنزع سلاحهم وتسريحهم. ولم تقدم أي معلومات عن الأسلحة التي كان يحملها المحاربون. وقد رفض هؤلاء جميعا الرد على الأسئلة التي كانت ستمكن من تحديد هويتهم بوضوح، بما في ذلك الأسئلة الخاصة بالمقاطعات التي ينحدرون منها والأسر التي ينتمون إليها. وقد جاء موقفهم هذا بناء على المشورة التي أسدتها إليهم القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، التي ادَّعت أنها تمثلهم والتي حضرت جميع المقابلات باعتبارها جزءا من وفد حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد عرضت هذه القوات عددا من المطالب السياسية على حكومة رواندا، بما في ذلك المطالبة بالشروع في إجراء ''حوار بين الأطراف الكونغولية''.

٦٣ - وتعمل البعثة حاليا مع حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا على إيجاد طريقة لتيسير إعادة هؤلاء الرجال إلى الوطن وإعادة توطينهم. وعلى الرغم من المبادرات التي اتُخذت لهذا الغرض - بما فيها الاقتراح الذي تقدم به وزيرا خارجية فرنسا والمملكة المتحدة، بمناسبة زيارتهما للمنطقة خلال الفترة من ٢١ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير، والداعي إلى إعادة بعض المقاتلين السابقين إلى وطنهم - فإنه لا يزال يتعين إحراز مزيد من التقدم في هذا الشأن. وتبين من الأحداث الأخيرة أن الرئيس كابيلا يعتزم العمل بنشاط على حل قضية كامينا. وقد اقترحت الحكومة مؤخرا نقل المحاربين إلى موقع آخر بعيدا عن خط المواجهة وبهدف ممارسة رقابة فعلية على القوات.

تسريح الجنود الأطفال

٦٤ - توصلت اليونيسيف مؤخرا إلى اتفاق مع جمهورية الكونغو الديمقراطية على تسريح ٢ ٦٠٠ جندي من الجنود الأطفال الملحقين بقوات الجمهورية ونزع أسلحتهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. وستتعاون البعثة تعاونا وثيقا مع اليونيسيف على توفير الدعم في مجال النقل والإمداد، وعلى الإنشاء المزمع لأربعة مخيمات عبور وتوجيه في كيسنغاني وغوما وبوكافو. كما وافقت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على أن تقوم، بمفردها، بتسريح ٤ ٠٠٠ طفل من الأطفال المحاربين، وقد تم تسريح ٣٠٠ منهم.

سادسا - الإعلام

٦٥ - لا يتوفر حاليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية أي مصدر إعلامي لتقديم المعلومات الموثوقة والموجهة. وهذا الأمر، بالإضافة إلى التوسع السريع الذي تشهده البعثة، يفسر الحاجة إلى وجود قدرة إعلامية معززة. ولذلك، تم التوقيع مؤخرا على اتفاق مع مؤسسة إيرونديل، وهي منظمة غير حكومية سويسرية سبق أن تعاونت مع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، لإنشاء شبكة من المحطات الإذاعية تغطي البلد.

٦٦ - وستعمل هذه الشبكة الإذاعية، التي تعرف باسم إذاعة أوكابي، على الزيادة تدريجيا من عمليات البث على الهواء بعد مرحلة الانطلاق الأولية التي ستتم في أواخر شباط/فبراير في كينشاسا وفي شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجري الآن العمل حثيثا على إنشاء استديوهات إذاعية في كينشاسا وفي مقر القطاع في مبانداكا وكانانغا وكيسنغاني وكاليمي. ومن المزمع كذلك إنشاء استديوهات ومحطات تقوية في غبادوليت وكيندو وبوكافو وبونيا.

٦٧ - وتمشيا مع مقاصد إدارة شؤون الإعلام ككل، ستعمل برامج إذاعة أوكابي على تشجيع إيجاد فهم أفضل لعملية السلام ولولاية البعثة، وكذلك لأنشطة المنظمات الدولية والوطنية الأخرى العاملة في البلد. وستركز برامج إذاعة البعثة على الوحدات الفنية، ولا سيما نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج، وحقوق الإنسان، وحماية الأطفال، والشؤون الإنسانية، والشؤون السياسية، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام. وسيوفر الاتصال بمكتب الميسِّر المحايد التغطية اللازمة للحوار بين الأطراف الكونغولية.

سابعا - الحالة في غوما

٦٨ - انفجر في ١٧ كانون الثاني/يناير بركان جبل نياراغونغو، الواقع على بُعد ١٠ كيلومترات إلى الشمال من غوما، ليبعث بسيول من الحمم البركانية إلى غوما المدينة وضواحيها. وخلال الساعات التي أعقبت الانفجار، فرّ ما يقرب من ٣٥٠ ٠٠٠ من السكان الذين قطع غالبيتهم الحدود باتجاه رواندا. وقد تسببت الحمم، التي قسمت مدينة غوما إلى نصفين، في خسارة جسيمة لحقت بمدرج المطار. وقامت البعثة بإخلاء منظم، عبر الحدود إلى رواندا، لقسم كبير من قاعدهما الخاصة بالنقل والإمداد ولمخيم الوحدات العسكرية ونقلتهما ولم يسجل سقوط ضحايا في أوساط الأمم المتحدة. كما أن الطائرات الأربع التابعة للبعثة والموجودة في غوما، قد نُقلت إلى كيغالي وجيسيني.

٦٩ - ومنذ ذلك التاريخ عاد غالبية المشردين إلى غوما. وتشير التقديرات إلى أن نسبة ٢٠ إلى ٣٠ في المائة من مدينة غوما قد دُمرت، وأن عددا من الأشخاص يصل إلى ٠٠٠ ٨٠ قد فقدوا منازلهم. ويجري حاليا تنفيذ أنشطة المساعدة الإنسانية، بما فيها توزيع المواد الغذائية وغير الغذائية. وما فتئت البعثة، التي قدمت مساهمة كبيرة في التخفيف من حدة الوضع المأساوي، تعمل عن كثب مع المنظمات الإنسانية لتوفير الخيام وغيرها من المساعدات الطارئة للأشخاص الذين فقدوا منازلهم، ولتقديم المساعدة بأي شكل من الأشكال الممكنة. وقد قامت وحدات النقل البري والجوي التابعة للبعثة، حتى الآن، بنقل ما يزيد على ٣٠ طنا من المساعدات إلى غوما.

٧٠ - ولم يتسنَّ بعد تقدير الأضرار والآثار التي مسّت عمليات البعثة التي تتركز في غوما، بيد أنه يعتقد أنها جسيمة. وثمة احتمال كبير أن تضطر البعثة إلى نقل بعض من مرافقها للنقل والإمداد الخاصة بشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية من غوما إلى موقع آخر في المنطقة. ولم تنف التقديرات الأولية التي وضعها علماء البراكين الذين جلبتهم الأمم المتحدة إلى المنطقة إمكانية حدوث مزيد من الانفجارات الخطيرة والاهتزازات الزلزالية في جبل نياراغونغو وفي المناطق المتاخمة له.

ثامنا - الحالة الإنسانية

٧١ - ما زالت الحالة الإنسانية في مجملها تتسم بحدوث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وبحالة من انعدام الأمن الغذائي المزمن، وبتشريد السكان وانتشار الأمراض المعدية. وتحد الظروف الأمنية السيئة بشكل كبير من وصول الوكالات الإنسانية، ولا تزال الحالة الإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية محفوفة تماما بالمخاطر.

٧٢ - وأعاقت حالة انعدام الأمن السائدة بشكل كبير قدرة الوكالات الإنسانية على مساعدة فئات السكان المحتاجة. وفي بعض المواقع في كيفو الشمالية والجنوبية، ومانيما وشمالي كاتانغا، أجبرت الوكالات على وقف عملياتها بسبب انعدام الأمن وأعمال العنف المتفرقة. وفي إيتوري، أجبرت الوكالات على الحد من تنقلاتها إلى مدينة بونيا بسبب التهديدات والمضايقات. ويضطر انعدام الأمن

الوكالات الإنسانية في كثير من الأحيان إلى الاعتماد على النقل الجوي الباهظ التكاليف، مما يزيد من عرقلة جهود المساعدة.

٧٣ - وحدث خلال الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ تفش كبير للالتهاب السحائي في كيفو الجنوبية. كما سجلت حالات من تفشي الكوليرا عبر أرجاء شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية انطلاقا من غوما في الشمال إلى لوبومباشي في الجنوب، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، يعتقد أن مائة شخص توفوا نتيجة للإصابة بالكوليرا التي انتشرت انتشار الوباء في هذه المنطقة الإقليمية.

٧٤ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، تسببت الأمطار الغزيرة في حدوث فيضانات خطيرة في مبانداكا. وقد لحقت الأضرار بـ ٠٠٠ ١٣ شخص منهم ٠٠٠ ٣ طفل دون سن الخامسة. وقد تلفت المحاصيل وأصبح عديد من الأشخاص دون مأوى. ولاحظت البعثة، في مبانداكا وغبادوليت وبوجه خاص في المناطق النائية أكثر من غيرها في مقاطعة إكواتور، أن غالبية الأطفال دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية، وأن نسب وفيات الأطفال مرتفعة بشكل غير مقبول وأن برنامج التحصين الموسع في غبادوليت توقف منذ منتصف عام ٢٠٠٠. وتعمل البعثة مع اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على توفير الدعم اللازم في مجال النقل والإمداد بغية تنشيط برامج صحة الأطفال وتحصينهم.

٧٥ - ونقلا عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يوجد ٨٠٠ ٣٦٨ لاجئ في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وشرعت المفوضية في العمل على عودة ٠٠٠ ٥ لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى عودة طوعية إلى بلدهم، وهو يعمل مع المسؤولين في جمهورية الكونغو الديمقراطية على متابعة العودة الطوعية للاجئين الرونديين. وقد عاد ما يزيد عن ٦٠٠ ٦ لاجئ رواندي إلى وطنهم خلال عام ٢٠٠١. وأفادت المفوضية كذلك أن عددا كبيرا من اللاجئين السودانيين الموجودين في مقاطعة أوريونتال والذين يزيد عددهم عن ٠٠٠ ٧٥ لاجئ لا يتلقون أي مساعدة إنسانية بسبب القيود الأمنية التي تجعل وصول الوكالات الإنسانية إلى هؤلاء اللاجئين أمرا مستحيلا.

٧٦ - وفي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، اضطلعت البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والسلطات المحلية بمهمة دقيقة تتمثل في فصل الأفراد العسكريين السابقين من جمهورية أفريقيا الوسطى الذين لجأوا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في أيار/مايو ٢٠٠١، عن اللاجئين المدنيين الذين فروا من بلدهم في نفس الفترة. وقام المراقبون العسكريون التابعون للبعثة بالإشراف على نقل ٢١٥ ١ من الأفراد العسكريين السابقين من زونغو إلى موقع تم إعداده خصيصا في بوكيليو التي توجد على بعد ١٢٠ كيلومترا من بانغي. وتقوم السلطات المحلية بإدارة مخيم بوكيليو، في حين تقوم الأمم المتحدة وشركاؤها من المنظمات غير الحكومية بتوفير الأغذية وغيرها من المساعدات الإنسانية. وعلى إثر حملة إعلامية قامت بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، نُقل ٠٠٠ ٢١ لاجئ مدني إلى موقع في مولي، الواقعة على بعد ٣٠ كيلومترا من زونغو.

٧٧ - وفي غضون ذلك، استمر الوضع الاقتصادي والاجتماعي عبر أرجاء البلاد في التدهور بشكل سريع، حيث بلغ الفقر والبطالة مستويات لا يمكن تحملها. وانعدمت قدرة السكان الاقتصادية على الشراء. ويعيش غالبيتهم من الأنشطة الاقتصادية الهامشية، التي تضطلع بها أساسا المرأة. ولا تزال احتياجات السكان، ولا سيما النساء والأطفال، غير ملباة بسبب ما حدث من تدمير للهياكل الأساسية الضرورية مثل المستشفيات والمدارس والطرق.

وبصفة خاصة استمرت نسب القيد في المؤسسات التعليمية في الانخفاض بشكل كبير ولا سيما في أوساط الفتيات.

٧٨ - واستمر بذل الجهود لمتابعة النجاح الذي شهدته مبادرة ''السفينة الإنسانية'' التي أبحرت من كينشاسا إلى كيسانغاني. ومنذ بداية شهر شباط/فبراير، أبحرت سبع سفن من كينشاسا إلى مقاطعة إكواتور (بونيدي) وكيسانغاني حاملة، في الأساس، معدات تابعة للبعثة وبعض أصناف المعونة الإنسانية. ويقود مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية المفاوضات مع الأطراف لتنظيم رحلة مماثلة، حيث قام بتحديد المواد التي سيتم شراؤها ومواقع التوزيع الموجودة على جانبي خط المواجهة.

٧٩ - وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت الأمم المتحدة وشركاؤها الإنسانيون النداء الموحد لعام ٢٠٠٢ من أجل تقديم المساعدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وطلب هذا النداء توفير مبلغ ١٩٤ مليون دولار لتمويل المساعدة الغوثية الإنسانية وبرامج تحقيق الانتعاش. وكان النداء الموحد في عام ٢٠٠١ قد طلب توفير مبلغ ١٣٩ مليون دولار، حُصِّل منها مبلغ ٧٩ مليون دولار (٦٥ في المائة) في شكل تعهدات قدمتها الأطراف المانحة. وتعد الزيادة الحاصلة في حجم هذا النداء شهادة تثبت الاحتياجات الإنسانية المتزايدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

تاسعا - حقوق الإنسان

الإقليم الذي تسيطر عليه الحكومة

٨٠ - استمرت انتهاكات حقوق الإنسان برغم ما أعلنته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من اعتزامها تحسين وضع حقوق الإنسان في الإقليم الذي تسيطر عليه. ولا تزال مراكز الاحتجاز، التي أمر بإغلاقها الرئيس كابيلا في آذار/مارس ٢٠٠١، مفتوحة، ولا يزال العديد من الأشخاص محتجزين تعسفيا لفترة طويلة دون محاكمة. وتتسم السجون بالاكتظاظ الشديد وبظروف معيشة مؤسفة.

٨١ - ولا يزال أعضاء المعارضة السياسية غير المسلحة يخضعون للاعتقال التعسفي والتضييق على حريتهم في التجمع، وذلك برغم المرسوم الرئاسي الذي صدر في أيار/مايو ٢٠٠١ - إبّان الزيارة التي قامت بها بعثة مجلس الأمن إلى كينشاسا - والذي ينص على تحرير أنشطة الأحزاب السياسية، وبرغم التوقيع على الميثاق الجمهوري في غابورون. كما خضع الصحفيون إلى الاعتقال والاحتجاز التعسفي.

الإقليم الذي تسيطر عليه حركات التمرد

٨٢ - يواجه السكان في شمال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية حالة من تزايد انعدام الأمن بسبب المواجهات بين حركات التمرد والجماعات المسلحة التي تعمل في المنطقة. كما ترتب على المناوشات التي تجد بين الفئات العرقية، ولا سيما في إيتوري وكيفو الشمالية، حصول عدد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ويبدو أن السلطات المدنية والعسكرية غير قادرة على استعادة السلم وحماية السكان الذين أصبحوا هدفا للأعمال الوحشية.

٨٣ - وفي غوما وبوكافو أفيد بأن الحراس المسلحين والحراس الخصوصيين المصاحبين لأفراد السلطتين السياسية والعسكرية يرتكبون أعمالا شنيعة في الوقت الذي ترد فيه تقارير عن استمرار انتهاكات حقوق الإنسان وحالات الاختفاء بلا عقاب تقريبا. ووردت تقارير مماثلة من المحليات الواقعة على حدود كيسنغاني التي يواجه فيها السكان ابتزازا واسع النطاق على يد العسكريين، دون أن توفر الحكومة للسكان أي حماية. وأُجبر القرويون على هجر منازلهم سعيا للحصول على مأوى داخل الغابة.

٨٤ - وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر أفيد بوقوع مذبحة في كوندو راح ضحيتها ٢١ من المدنيين فيما يبدو خلال هجوم تعرضوا له (انظر الفقرة ٣٥ أعلاه). وعقب هذا الحادث، أفيد أيضا بأن أفراد التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما اعتقلوا نحو ١٠٠-١٥٠ من المدنيين في المنطقة. وأصرت البعثة على قيام التجمع، بوصفه السلطة الفعلية داخل المنطقة، بإجراء تحقيق كامل، كما أجرت أيضا تحرياتها الذاتية المنفصلة عن أحداث حقوق الإنسان التي وقعت في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر.

حماية الأطفال

٨٥ - في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، دشّن الرئيس كابيلا برنامجا لتسريح زهاء ٦٠٠ ٢ من الجنود الأطفال التابعين للقوات المسلحة الكونغولية، قامت بتيسيره منظمة اليونيسيف، والبعثة، والمجلس الوطني للتسريح وإعادة الإدماج. وسوف يقيم الأطفال على مدى فترة ثلاثة أشهر داخل مراكز مؤقتة يقوم بتشغيلها المجلس المذكور وتمولها اليونيسيف؛ وسيتلقون مساعدة نفسية قبل لم شملهم بأسرهم. وسوف توفر البعثة سبل الانتقال أمام الأطفال لإعادتهم إلى قراهم الأصلية.

٨٦ - وأُبرم أيضا اتفاق مع سلطات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية في كانون الأول/ديسمبر وافقت بمقتضاه على إنشاء لجنة فرعية للتجريد من السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن داخل المقاطعات الواقعة تحت سيطرة التجمع. وبالإضافة إلى ذلك، ما برحت البعثة تشارك في تنفيذ عمليات تحديد المواقع التي يوجد بها الجنود الأطفال وحجم قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية حسب كل منطقة، بغرض التخطيط لعملية تسريح على المدى المتوسط تكون منسقة تنسيقا جيدا.

٨٧ - ورغم التقدم سالف الذكر المحرز في الآونة الأخيرة، فإن ما حصل عليه ممثلِي الخاص المعني بالأطفال والصراعات المسلحة من الالتزامات بحماية الجنود الأطفال ما زالت بعيدة تماما عن التنفيذ التام داخل المناطق التي يسيطر عليها التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية وحركة تحرير الكونغو. وما زال الأطفال داخل مواقع بكثير من الأجزاء التي يسيطر عليها التجمع يخدمون في مواقع القتال الفعلي ويتعرضون للتجنيد القسري.

٨٨ - وبدأ مستشارو حماية الأطفال التابعون للبعثة، وكذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف إجراء استعراض عن حالة الأطفال المخالفين للقانون، لا سيما أولئك الخاضعين للاحتجاز. ونجح موظفو البعثة داخل كاليمي في ضمان نقل ثلاثة أطفال من سجن البالغين إلى مركز احتجاز الأطفال انتظارا للمحاكمة. وفي غوما، تمكنت البعثة، بالتعاون مع المفوضية، من إطلاق سراح مجموعتين من ثلاثة أطفال خارج السجن المركزي في كانون الأول/ديسمبر.

٨٩ - وتواصل اليونيسيف، إلى جانب شريكها المجلس الكاثوليكي للأطفال، جهود الرصد والمساعدة في الحالات المتعلقة بالجنود الأطفال السابقين الذين يجري احتجازهم ثم محاكمتهم داخل المحاكم العسكرية. وأُفرج في الآونة الأخيرة عن اثنين من الجنود الأطفال السابقين اللذين أصدرت المحكمة العسكرية في كينشاسا حكما بالإعدام عليهما، كما صدر أمر بإعادة محاكمة اثنين آخرين.

عاشرا - الجوانب المالية

٩٠ - خصصت الجمعية العامة، بقرارها ٢٥٢/٥٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ مبلغ ١٩٣,٢ مليون دولار للبعثة عن الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٢ بالإضافة إلى مبلغ ٢٠٠ مليون

دولار عن الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ ريثما يتم استعراض ميزانيتي المقترحة للبعثة عن الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ بكاملها في وقت لاحق من الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة.

٩١ - ومنذ إنشاء الصندوق الاستئماني في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ لدعم عملية السلام داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية تلقى الصندوق تبرعات بلغت ١,١ مليون دولار، في حين بلغت النفقات المأذون بها حتى الآن ٩٠٠ ٠٠٠ دولار.

٩٢ - وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، بلغت الأنصبة غير المسددة في حساب البعثة الخاص ١٤٠,٤ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة غير المسددة في جميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٩١٨,٧ ١مليون دولار.

حادي عشر - ملاحظات

٩٣ - بعد جهد مكثف اتسم بالصعوبة واستهدف تعزيز المكاسب الإيجابية التي تحققت عام ٢٠٠١، تقوم البعثة الآن بتنفيذ المرحلة الثالثة من انتشارها داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي مرحلة تمثل بالنسبة إليها أخطر وأعقد المهام التي واجهتها حتى الآن. وقد جرى تبيان هذه التحديات، والوسائل التي تقترح البعثة مواجهتها بها، في تقريري المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر (S/2001/970، الفقرات ٥٩-٨٣).

٩٤ - وقد اتضحت بالفعل صعوبات المرحلة الثالثة للانتشار. فقد واجهت البعثة عوائق وتأخيرات بالغة في نشر أفرادها داخل كيسنغاني وكيندو، وكذلك فيما بذلته من جهود لإعادة مجموعة من المقاتلين من كامينا إلى أوطانهم. و لم يُلحظ حدوث تغير رئيسي في مواقف البلدان التي لديها قوات أجنبية ترابط في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بل إن أوغندا أعلنت عزمها على إعادة بعض قواتها إلى الجزء الشمالي الشرقي من البلد عند ثلاثة مواقع قرب الحدود. وأنا أُجدد دعوتي إلى جميع البلدان التي لديها قوات أجنبية داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن تسحب هذه القوات وفقا لقرارات مجلس الأمن واتفاق لوساكا.

٩٥ - وفضلا عن ذلك، لم يُحرَز تقدم كبير في عملية التجريد من السلاح داخل كيسنغاني، رغم الالتزام العلني الذي أعلنته قيادة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية خلال اجتماع اللجنة السياسية مع مجلس الأمن في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وحسبما أوضحه ممثلِي الخاص للتجمع، فإن المساعدة الموكل إلى البعثة تقديمها، فيما يتعلق بطرائق التجريد من السلاح، بما في ذلك تشكيل فرقة شرطة وتدريبها، لا تتصل بأي حال من الأحوال بالالتزام المباشر بالامتثال الفوري وغير المشروط بقرارات مجلس الأمن المطالِبة بتجريد كيسنغاني من السلاح: فهذه البلدة يجب تجريدها من السلاح.

٩٦ - والمفهوم المعدَّل للعمليات الذي اقترحته في هذا التقرير لكفالة تنفيذ القرار ١٣٧٦ (٢٠٠١) بالنسبة إلى الخطوة الأولى من المرحلة الثالثة يستلزم وضع موارد هائلة تحت تصرف البعثة. إذ أن حجم الأزمة التي تواجهها جمهورية الكونغو الديمقراطية يستحق استجابة ملائمة من المجتمع الدولي. فالوحدات المدنية التابعة للبعثة، بما في ذلك العنصر السياسي، وعناصر التجريد من السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن، والشؤون الإنسانية، وحقوق الإنسان، وحماية الأطفال، والإعلام، فضلا عن ضباط الشرطة المدنية، كل هؤلاء سيضطلعون بأدوار متزايدة الأهمية عند انتقال مركز ثِقل البعثة نحو الشرق، ويجب توفير الأفراد اللازمين لهذه العناصر ودعمها وفقا لذلك. وسوف تظل احتياجات البعثة في مجال النقل والإمداد كبيرة. ومجلس الأمن يدرك الصعوبات البالغة

التي يمثلها امتداد رقعة الأراضي، وتدهور حالة الطرق والبنية الأساسية للاتصالات.

٩٧ - ويتضح من التقييمات المتأنية التي جرت في الآونة الأخيرة، أن البعثة لن تتمكن من الاضطلاع بالمهام العسكرية المرتبطة بتجريد كيسنغاني من السلاح والوفاء بالمهام المجملة في الخطوة ١ من المرحلة الثالثة من ولايتها في ظل القوام الحالي لقواها. وسوف يكون من غير المنطقي مطالبة البعثة بعمل ذلك، لا سيما في ظل البيئة الأمنية القائمة اليوم داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولذا أوصي بأن ينظر مجلس الأمن في زيادة القوام العسكري المأذون به للبعثة بما مقداره ٨٥٠ فردا من جميع الرتب على النحو المجمل في الفقرات ٤٢ إلى ٤٧ أعلاه. وأوصي أيضا بأن يؤيد مجلس الأمن زيادة قوام الشرطة المدنية بما مقداره ٨٥ ضابطا لازمين للاضطلاع بمهام التدريب والمشورة المجملة في الفقرات ٤٨ إلى ٥١. ولذلك، فإن إقامة قاعدة للنقل والإمداد في شرق البلد من شأنه أن ييسر عمليات النشر المقبلة للبعثة، ويكتسي ذلك أهمية خاصة في ضوء الأحداث المأساوية التي جدّت في غوما، وأن يساعد عمليات النشر الفعالة في كيندو.

٩٨ - وفي الوقت ذاته، ينبغي لمجلس الأمن أن يكون على علم بأن البعثة قد بدأت بالفعل اتخاذ خطوات بغرض خفض نفقات ومخاطر النقل الجوي. وتقوم بالفعل سبعة صنادل تابعة للبعثة بالمساعدة في إمداد الوحدات بالمستلزمات عبر شبكة المجاري المائية الداخلية، ونقلت معدات هندسية ثقيلة إلى كيسنغاني فيما يتصل بالمرحلة الثالثة من انتشار القوات هناك. وسيكون من شأن هذا التطور، وتعاون البعثة مع اتحاد مؤسسات الأعمال الكونغولية، وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وحركة تحرير الكونغو في تشكيل أسطول تجاري، استكمال الاستخدام الإنساني لنهر الكونغو وتشجيع توسيع نطاق استخدامه عموما في هذا الصدد. وأناشد التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية أن يعيد النظر في معارضته استخدام النهر لأغراض الملاحة التجارية، وأن يتعاون مع البعثة في إتاحة الفرصة لتقدم حركة المرور التجارية عبر النهر. وأنا ألاحظ مع الارتياح أنه قد بدأت فعلا دراسة تحديد تكاليف إصلاح مسار السكك الحديدية بين كيسنغاني وأوبوندو وأعمال الميناء ذات الصلة، ومن المقرر أن يقدَّم تقرير عنها في آذار/مارس.

٩٩ - وقد تحركت البعثة بسرعة وفعالية، بالتعاون الوثيق مع الوكالات المتخصصة، نحو تقديم الإغاثة لمواطني غوما عقب انفجار بركان جبل نييراغونغو في ١٧ كانون الثاني/يناير وما تلى ذلك من فورات بركانية وهزات أرضية. وأنا أتقدم بأعمق مشاعر المواساة إلى مواطني غوما والمنطقة المحيطة بها، وأتقدم بتعازيَّ القلبية إلى أسر الضحايا الذين فقدوا أرواحهم. وأقترح، حسب ما ذكرتُ أمام مجلس الأمن، أن تواصل البعثة وضع بعض أصولها مؤقتا تحت تصرف القائمين بجهود الإغاثة. وفي الوقت الذي يتزايد فيه استلام الوكالات الإنسانية للمهام، سوف يستأنف أفراد البعثة تنفيذ الولاية الأساسية الموكلة إليهم. وأتقدم بشكر خاص إلى أفراد الوحدة المغربية التابعة للبعثة لما يبذلونه من جهود مضنية من أجل نقل الأغذية وغير ذلك من مستلزمات المعونة إلى غوما وسط المخاطر الناشئة عن استمرار الفوران البركاني، والهزات الأرضية، وانبعاثات الغازات الضارة، وكذلك إلى أفراد البعثة المدنيين والوكالات المتخصصة الذين لا يتوانون في تقديم الدعم. وأود أيضا أن أتقدم بالشكر إلى حكومة رواندا لما قدمته من مساعدة إلى البعثة في إجلاء موظفيها.

١٠٠ - وسوف تستلزم المرحلة القادمة من أنشطة البعثة كذلك مستويات عالية من التعاون، سواء فيما بين الأطراف بوصفها موقِّعة على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، أو بين الأطراف والبعثة. وللأسف، لم يكن التعاون الذي تلقته البعثة حتى الآن مرضيا على الدوام. وأنا أدعو الموقِّعين على

اتفاق لوساكا إلى البرهنة من جديد على التزامهم بتنفيذ الاتفاق الذي وقَّعوا عليه وأن يبدوا الجدية الضرورية في العزم والتصميم. وينبغي لهم أن يفيدوا من الفرصة الفريدة التي يتيحها وجود البعثة للتوصل إلى حل للصراع يمكن تطبيقه.

١٠١ - ويتحمل التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية وحكومة رواندا مسؤولية خاصة في هذا الصدد، حيث أن الأراضي التي يسيطران عليها هي التي تعمل البعثة الآن على نشر قواتها بها وهي التي ستجري بها المرحلة الثالثة من عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن. وقد أكد كلاهما خلال زيارتي للمنطقة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أنهما سيدعمان نشر البعثة وعملياتها. وكان كلاهما حاضرا ضمن أعضاء اللجنة السياسية يوم ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، عندما اتخذ مجلس الأمن القرار ١٣٧٨ (٢٠٠١) الذي أوكل إلى البعثة الاضطلاع بهذه العملية. لذا أتوقع منهما تقديم تعاونهما التام.

١٠٢ - بيد أنني لا أتوقع أقل من ذلك من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن الإخفاق حتى الآن في إعادة المقاتلين الروانديين من كامينا إلى الوطن أمر يدعو للقلق. وأنا ألاحظ أنه رغم الإفادة بأن حكومة رواندا تُعد مخيمات لاستقبال المقاتلين، فإن رفض الجنود العودة يرجع فيما يبدو إلى الموقف المتصلب الذي تتخذه القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وأنا أدعو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى استخدام كامل نفوذها في تشجيع الإعادة المبكرة لجميع المقاتلين الروانديين المرابطين الآن على أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك أولئك المرابطون داخل كامينا. وتحقيقا لهذا الغرض، فإني أشجع بشدة حكومتَيْ جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا على النظر في إبرام اتفاق بغرض تهيئة الإطار القانوني والسياسي لتيسير إنجاز هذا الهدف. ومن المستصوب أن تدرس الحكومتان إمكانية الترتيب لزيارة أولية يقوم بها عدد صغير من المقاتلين السابقين داخل كامينا إلى رواندا لرؤية برنامج إعادة الإدماج هناك وتقاسم انطباعاتهم مع المقاتلين السابقين الآخرين.

١٠٣ - ومن المقرر أن يستأنف الحوار بين الأطراف الكونغولية، حسبما أعلن، في نهاية شهر شباط/فبراير بجنوب أفريقيا. وأنا أشيد بالسير كوتوميني ماسيري، الطرف الميسر المحايد، لما يبذله من جهود بلا كلل، وأشجع الجهات المانحة على مواصلة تمويل عملياته دعما لهذه المهمة التي لا غنى عنها. وأن أدعو الأطراف الكونغولية إلى العمل مع الطرف الميسر ومع بعضهم بعضا نحو تحقيق الغايات من الحوار واستعادة سلامة أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية ووحدتها الوطنية. وسوف تواصل البعثة والأمم المتحدة تقديم ما لديهما من دعم.

١٠٤ -وقد يود مجلس الأمن النظر في إمكانية تأييد المفهوم المنقح للعمليات الوارد في هذا التقرير. ومن المستصوب أيضا أن تكلف البعثة بمهمة مساعدة اليونيسيف في تسريح الجنود الأطفال في جميع أرجاء البلد. ولعل مجلس الأمن يود التنويه بالدعم في مجال النقل والإمداد الذي تقدمه البعثة إلى الميسر المحايد، والحض على توفير دعم إضافي في حالة تكثف الحوار والأنشطة المرتبطة به خلال الأشهر القادمة، وهو ما أرجوه وأتوقعه.

١٠٥ -وختاما، أكرر الإعراب عن تقديري لممثلي الخاص، أموس نامانغا نغونغي، ولقائد القوة، اللواء ماونتاغا ديالو، وجميع أفراد البعثة، نساء ورجالا، عسكريين ومدنيين، لما يبذلونه من جهود مستمرة، في ظروف عصيبة في أغلب الأحوال.

المرفق

بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية: القوام الحالي والبلدان المساهمة بالقوات حتى ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢

	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الشرطة المدنية	القوات	المجموع
الاتحاد الروسي	٢٧	٢			٢٩
الأرجنتين			٢		٢
الأردن	١٨	٩			٢٧
أسبانيا		١			١
إندونيسيا	٣	٧			١٠
أوروغواي	٢٤	٢٠		٧٧٣	٨١٧
أوكرانيا	١٠	٢			١٢
أيرلندا	١	١			٢
إيطاليا		٣			٣
باراغواي	١٦	١			١٧
باكستان	٢٢	١٦			٣٨
البرتغال			٢		٢
بلجيكا		٥			٥
بنغلاديش	١٣	٩			٢٢
بنن	١٨	٢	١		٢١
بوركينا فاسو	١١				١١
بولندا	٣				٣
بوليفيا		١		٢٠٢	٢٠٣
بيرو	٣				٣
تونس	١٩	٤		٢٢٠	٢٤٣
الجزائر	١٣				١٣
الجمهورية التشيكية	٤	١			٥
جنوب أفريقيا	١	٨		٨٨	٩٧
الدانمرك		٢			٢
رومانيا	٢٦				٢٦
زامبيا	١٠	٤			١٤
السنغال	٧	١٧	٢	٤٦٠	٤٨٦

	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الشرطة المدنية	القوات	المجموع
السويد	٢		٢		٤
سويسرا		١			١
الصين	٩	١			١٠
غانا	١٨	١		٣٩٩	٤١٨
فرنسا	١	٢		٣	٦
الكاميرون		١			١
كندا	١	٥			٦
كينيا	١٤	١٤			٢٨
مالي	٢٢	١	٢		٢٥
ماليزيا	٧	١١			١٨
مصر	٢٤	٢			٢٦
المغرب		٤		٦١٣	٦١٧
ملاوي	١٦				١٦
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية		٦			٦
موزامبيق	٢				٢
النرويج	٤	١			٥
نيبال	١٥	١	٢		١٨
النيجر	١١	١	٢		١٤
نيجيريا	٢٤	٢			٢٦
الهند	٢٢	٧			٢٩
المجموع	**٤٤١**	**١٧٦**	**١٥**	**٢ ٧٥٨**	**٣ ٣٩٠**